دوفصلنامه تخصصی مؤسسه کتاب شناسی شیعه

کتاب شیعه

۶

ویژه تراجم، کتاب‌شناسی، نسخه‌پژوهی، نقد کتاب

ISSN 2228567 9

سال سوم
پاییز و زمستان ۱۳۹۱
شماره دوم

تاریخ نشر: پاییز ۱۳۹۶

مشاوران علمی: ابوالفضل حافظیان، اعلی اکبر زمانی نژاد، محمدتقی سبحانی
حسن طارمی، محمدمهدی معراجی، رضا مختاری، سیدجواد ورعی

صاحب امتیاز: مؤسسه کتاب شناسی شیعه مدیرمسئول: رضا مختاری سردبیر: عبدالحسین طالعی

مدیر اجرایی: سیدمهدی علوی طراح گرافیک: حرم ترجمه و ویراستار عربی: محمدحسین نجفی

حروفچینی: نادر برقی چاپ و صحافی: چاپخانه بزرگ قرآن کریم قیمت: چهل هزار تومان

چکیده نویس: عبدالحسین طالعی ترجمه انگلیسی: محمدرضا فخرروحانی

• کتاب شیعه از آثار پژوهشگران در موضوع تراجم، کتاب شناسی، نسخه پژوهی و نقد کتاب استقبال می‌کند • مقالات مندرج در کتاب شیعه مبین آراء نویسندگان آنهاست
• کتاب شیعه در ویرایش مطالب آزاد است • نقل مطالب کتاب شیعه با ذکر منبع آزاد است.

تصویر روی جلد: اجازه میرداماد بر نسخه‌ای از السبع الشداد، در کتابخانه علامه کاشف الغطاء در نجف اشرف.

نشانی: قم، خیابان توحید، کوچه ۷، شماره ۲۲؛
صندوق پستی ۹۱۶ / ۳۷۱۸۵
تلفن و نمابر: ۰۲۵-۳۷۷۴۲۸۵۰

info@al-athar.ir
www.al-athar.ir

این مجله در پایگاه تخصصی نورمگز نمایه می‌شود.
www.noormags.ir

حَوْل رِجال ابن الغضائري

السيّد محمد رضا الحسيني السيستاني

سال سوم شماره دوم پاییز و زمستان ۱۳۹۱

چکیده:
نگارنده در مقاله خود که به زبان عربی است، کتاب الضعفاء را از دو جهت بررسی می‌کند، یکی اینکه آیا نویسندهٔ آن، احمد بن حسین بن عبیدالله غضائری است یا نه، دوم این که آیا تضعیفات آن حجیت دارد یا نه. وی در بحث اول، کلام شیخ آقا بزرگ تهرانی وآیة الله خویی را نقل ونقد کرده است. در بحث دوم، سه وجه ذکر کرده، وکلمات شیخ محمد تقی شوشتری را می پسندد وشواهدی بر تأیید آن می آورد.

کلید واژه ها: الضعفاء (کتاب) - بررسی؛ ابن غضائری، احمد؛ علم رجال - تضعیف راویان؛ تهرانی، آقا بزرگ؛ خویی، سید ابوالقاسم ؛ شوشتری، محمد تقی.

المعنيّ بالبحث عنه هنا جهتان:

الجهة الأُولى: في صحّة انتساب كتاب الضعفاء إلى أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري.

الجهة الثانية: في حجّية تضعيفاته وسائر آرائه الرجاليّة.

[الجهة الأُولى: في صحّة انتساب كتاب الضعفاء إلى أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري:]

أمّا عن الجهة الأُولى: فلم أجد في من تقدّم على صاحب الذريعة ﷺ من ناقش أو شكّك في صحّة انتساب كتاب الضعفاء إلى ابن الغضائري[1] - وإن ناقش بعضهم في حجّية تضعيفاته كما سيأتي - بدءاً من السيّد جمال الدين أحمد ابن طاوس (م ٦٦٤)[2] الذي هو أوّل من نقل عن هذا الكتاب فيما بأيدينا من المصادر، مروراً بتلامذته الأجلّاء الفاضل الآبي (م بعد ٦٧٤)[3] وتقي الدين ابن داود (م ٧٠٧)[4] والعلّامة الحلّي (م ٧٢٦)[5]، ثمّ الشهيد الأول (م ٧٨٦)[6] والشهيد الثاني (م ٩٦٥)[7] والشيخ الحسين بن عبد الصمد العاملي (م ٩٨٤)[8] والمحقّق الأردبيلي (م ٩٩٣)[9] وصاحب المدارک (١٠٠٩)[10]

---

١. تجدر الإشارة إلى أنّ هناک خلافاً ضعيفاً في کون الکتاب لأحمد أو لوالده الحسين، لاحظ: حاوي الأقوال، ص ٦، الفائدة العاشرة؛ وقاموس الرجال، ج١، ص٣٢.
٢. لاحظ: التحرير الطاوسي، ص ٢٥.
٣. لاحظ: کشف الرموز، ج ١، ص ١٦٧، ٥٤٥.
٤. لاحظ: کتاب الرجال لابن داود ص ١، ٢.
٥. لاحظ: رجال العلّامة الحلّي، ص ٨، ٢٦٦.
٦. لاحظ: ذکری الشيعة، ج ١، ص ٤٢٠.
٧. لاحظ: الرعاية في علم الدراية، ص ١٧٧؛ ومسالک الإفهام، ج ٧، ص ٢١٨.
٨. لاحظ: وصول الأخيار، ص ١٦٢.
٩. لاحظ: مجمع الفائدة، ج ٤، ص ٣١٢؛ وج ٨، ص ٤٥٥.
١٠. لاحظ: مدارک الأحکام، ج ٣، ص ٢٥٩.

www.noormags.ir

وصاحب المعالم (م ١٠١١)[١١] والشيخ عبد النبي الجزائري (م ١٠٢١)[١٢] والملّا عبدالله التستري (م ١٠٢١)[١٣] والميرزا محمد الإسترابادى (م ١٠٢٨)[١٤] والشيخ البهائي (م ١٠٣٠)[١٥] والمحقّق الشيخ محمد حفيد الشهيد الثاني (م ١٠٣٠)[١٦] والسيّد المحقّق الداماد (م ١٠٤١)[١٧] والسيّد مصطفي التفريشي (م بعد ١٠٤٤)[١٨] والمولى عناية الله القهبائي (ق ١١)[١٩] والمجلسي الأول (م ١٠٧٠)[٢٠] والمحقّق السبزواري (م ١٠٩٠)[٢١] والمولى محمد اللاهجي (م بعد ١٠٩٧)[٢٢] والعلّامة المجلسى الثاني (م ١١١٠)[٢٣] والشيخ سليمان الماحوزي (م ١١٢١)[٢٤] والمولى محمد الأردبيلي (ق ١٢)[٢٥] والمولى محمد إسماعيل الخواجوئي (م ١١٧٣)[٢٦] إلى المحقّق البهبهاني (م ١٢٠٥)[٢٧] والسيّد بحرالعلوم (م ١٢١٢)[٢٨] وأبي

١١. لاحظ: منتقى الجمان، ج١، ص ٤٣٧.
١٢. لاحظ: حاوي الأقوال، ص٦.
١٣. لاحظ: مجمع الرجال، ج١، ص ١١.
١٤. لاحظ: منهج المقال، ص٤٠٩.
١٥. لاحظ: الحبل المتين، ص ١٨٣.
١٦. لاحظ: استقصاء الاعتبار، ج١، ص٨٨.
١٧. لاحظ: الرواشح السماوية، ص١١١.
١٨. لاحظ: نقد الرجال، ج١، ص٣٩.
١٩. لاحظ: مجمع الرجال، ج١، ص ١٠٨.
٢٠. لاحظ: نقد الرجال، ج١، ص ١٠٨ (الهامش).
٢١. لاحظ: ذخيرة المعاد، ج١، ص ٣٩.
٢٢. لاحظ: خيرالرجال، ص١١.
٢٣. لاحظ: بحارالأنوار، ج١، ص ٤١.
٢٤. لاحظ: معراج الكمال، ص ٦٦-٦٧.
٢٥. لاحظ: جامع الرواة، ج١، ص ٤٨.
٢٦. لاحظ: الفوائد الرجالية، ص ٢٩٢.
٢٧. لاحظ: التعليقة على منهج المقال، ص ٣٥؛ وحاشية مجمع الفائدة، ص ٥٩٧، ٧٠١.
٢٨. لاحظ: رجال السيد بحر العلوم، ج٤، ص ١٥٣.

علي الحائري (م ١٢١٦)[٢٩] والسيّد محسن الكاظمي (م ١٢٢٧)[٣٠] والشيخ عبدالنبي الكاظمي (م ١٢٥٦)[٣١] والسيّد محمد باقر الشفتي (م ١٢٦٠)[٣٢] والملا علي الكني (م ١٣٠٦)[٣٣] والمحدّث النوري (م ١٣٢٠)[٣٤] والشيخ عبدالله المامقاني (م ١٣٥١)[٣٥] وأبي الهدى الكلباسي (م ١٣٥٦)[٣٦] وغيرهم من أعلام الفنّ (قدس الله أسرارهم جميعاً).

NOORMAGS

و أوّل من فتح باب المناقشة في ثبوت كتاب الضعفاء عن ابن الغضائري - فيما أعلم - هو صاحب الذريعة، ووافقه في ذلک السيّد الأستاذ (رحمهما الله).

قال في الذريعة:

> أمّا أصل كتاب الضعفاء وتاريخ بدو ظهوره، فقد ظهر لنا بَعدَ التتبّع أنّ أوّل من وجده هو السيّد جمال الدين أبوالفضائل أحمد ابن طاوس الحَسَنيّ الحلّي المتوّفى سنة ٦٧٣[٣٧]

وأضاف: ولم يكن إدراجه فيه من السيّد لأجل اعتباره عنده، بل ليكون الناظر في كتابه على بصيرة، ويطّلع على جميع ما قيل أو يقال في حقّ الرجل حقاً أو باطلاً ليصير ملزماً بالتتبّع والاستعلام عن حقيقة الأمر.

٢٩. لاحظ: منتهى المقال، ص ٣٣.
٣٠. لاحظ: عدة الرجال، ج١، ص ٤١٩.
٣١. لاحظ: تكملة الرجال، ج١، ص ١٢٦.
٣٢. لاحظ: الرسائل الرجالية، ص ٩٨.
٣٣. لاحظ: توضيح المقال، ص ٦٠.
٣٤. لاحظ: مستدرک الوسائل (الخاتمة)، ج١، ص ١٧و١٦٥.
٣٥. لاحظ: تنقيح المقال، ج١، ص ٥٧.
٣٦. لاحظ: سماء المقال، ج١، ص ٧.
٣٧. الذريعة، ج٢، ص٨٨٤.

www.noormags.ir

ثمّ قال: فلم يدرجه السيّد إلّا بعد الإيماء إلى شأنه أولاً بحسب الترتيب الذكري، فأخّره عن الجميع، ثمّ تصريحه بأنّه ليس من مرويّاته، بل وجده منسوباً إلى ابن الغضائري، فتبرّأ من عهدته بصحّة النسبة إليه.

وذكر في الختام: أنّه يحقّ لنا أَن ننزّه ساحة ابن الغضائري عن الإقدام الوَجه على تأليف هذا الكتاب والاقتحام في هتك هؤلاء المشاهير بالعفاف والتقوى والصلاح المذكورين في الكتاب والمطعونين بأنواع الجراح....

إلى أن قال: كلّ ذلك يدّلنا على أنّ هذا الكتاب ليس من تأليفه؛ وإنمّا ألّفه بعض المعاندين... لإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا، وأدرج فيه بعض أقوال نَسَبَها الشيخ والنجاشي في كتابيهما إلى ابن الغضائري؛ ليتمكّن من النسبة إليه وليروّج منه ما أدرج فيه من الأكاذيب والمفتريات.[38]

وقال السيّد الأُستاذ ﷺ:

أمّا الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائرى، فهو لم يعترض له العلّامة في إجازته، وذكر طرقه إلى الكتب، بل إنّ وجود هذا الكتاب في زمان النجاشي أيضاً مشكوك فيه، فإنّ النجاشي لم يَتَعَرّض له مع أنّه بصدد بيان الكتب التي صنّفها الإماميّةُ حتّى إنّه يذكر ما لم يره من الكتب وإنّما سمعه من غيره أو رآه في كتابه، فكيف لا يذكر كتاب شيخه الحسين بن عبيدالله أو ابنه أحمد؟![39]

أضاف (طاب ثراه): وممّا يؤكّد عدم نسبة هذا الكتاب إلى ابن الغضائري أنّ النجاشي ذكر في ترجمة الخيبري عن ابن الغضائري أنّه ضعيف في مذهبه، ولكن في الكتاب المنسوب إليه أنّه ضعيف الحديث غالي المذهب، فلو صحّ هذا الكتاب لذكر النجاشي ما هو الموجود أيضاً، بل إنّ الاختلاف في النقل عن هذا الكتاب كما في ترجمة صالح بن عقبة بن قيس وغيرها يؤيّد عدم ثبوته، بل توجد في عدّة موارد ترجمة شخص في نسخة ولا توجد في نسخة أخرى، إلى غير ذلك من المؤيّدات، والعمدة هو قصور المقتضي.[40]

أقول: يلاحظ على ما أفاده صاحب الذريعة ﷺ بأنّ السيّد ابن طاوس وإن كان أقدم من نقل عن كتاب الضعفاء بالاسم فيما بأيدينا من المصادر، إلّا أنّه أوّل من وجد هذا الكتاب منسوباً إلى ابن الغضائري؛ ليجعل ذلك مبرّراً للتشكيك في صحّة انتسابه إليه، إذ لعلّه كان موجوداً بأيدي من تقدّموا على السيّد ابن طاوس أيضاً، ولكنّهم بين من لم ينقل عنه بالاسم، ومن لم يصل إلينا كتابه الذي نقل فيه عنه، بل سيأتي - إن شاء الله تعالى - بعض ما يشير إلى وجود هذا الكتاب لدى النجاشي، فلاحظ.

وأمّا قوله: «ولم يكن إدراجه من السيّد لأجل اعتباره ...». فليس صحيحاً إذ يظهر من مواضع متعدّدة من كتاب التحرير الطاوسي الذي هو منتخب صاحب المعالم من كتاب حلّ الأشكال لابن طاوس - اعتماد السيّد على كتاب ابن الغضائري في نقد أحاديث كتاب

---

۳۸. الذريعة، ج ۲، ص ۲۹۰.

۳۹. معجم رجال الحديث، ج ۱، ص ۹۲-۹۳.

۴۰. لاحظ: التحرير الطاوسي، ص ۱۰۲، ۵۳ ۱۵۶، ۱۵۵، ۱۳۶، ۱۲۹، ۱۲۰، ۱۱۸، ۱۱۵، ۱۱۰۳۲۴، ۳۲۳، ۳۲۱، ۳۰۴، ۳۰۲، ۲۷۶، ۲۷۱، ۱۹۷، ۱۸۰، ۱۶۰ وغيرها.

NOORMAGS

www.noormags.ir

الاختيار على حدّ اعتماده على سائر الكتب الرجاليّة.

وأمّا قوله: «فلم يدرجه السيّد إلّا بعد الإيماء إلى شأنه أولاً بحسب الترتيب الذكري...» فليس له وجه ظاهر، إذ إنّ التأخّر في الذكر إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ المتأخّر أقلّ شأناً من المتقدّم، لا على عدم اعتباره من أصله.

وقد ذكر عقيب كتاب الضعفاء كلّاً من رجال البرقي ومعالم العُلَماء لابن شهر آشوب، فهل يقول صاحب الذريعة ﷺ: إنّ في ذلك إيماءً إلى عدم اعتبارهما؟!

و أمّا قوله: «ثمّ تصريحه بأنّه ليس من مرويّاته...» ففيه: إنّ تصريح السيّد ليس فيه أدنى إشارة إلى عدم اعتماده على الكتاب من وجهة الشك في نسبته إلى ابن الغضائري؛ لعدم توفّر طريق له في روايته عنه، فإنّ عدم وجود الطريق أعمّ من صحّة النسبة وعدمها، فكم من نسخةٍ يحرز انتسابها إلى شخص من دون أن يوجد طريق لنقلها عنه، كالكتاب الذي يعثر عليه بخطّه، أو بخطّ من نقله عن خطّه، أو بخطّ من له طريق إليه؛ وإن لم يوجد طريق إلى الكتاب أو يوجد بخطّ أحد العلماء الأثبات أو مشتملاً على خطّه وتصحيحاته، ونحو ذلك.

وبالجملة: إنّ قول السيّد ابن طاوس: «ولي بالجميع روايات متّصلة عدا كتاب ابن الغضائري» لا يدلّ على ما أفاده صاحب الذريعة، بل هو ناظر إلى أمر آخر قد كثر الاعتناء به عند المتأخّرين، بدءاً من السيّد ابن طاوس، وإلى زماننا هذا، وهو الحصول على إجازة نقل الكتب والمصنّفات بأسانيد موصولة إلى مؤلّفيها لصيانة الرواية عنها من القطع والإرسال، فأراد السيّد بكلامه المذكور التنبيه على أنّه مجاز في رواية كتب الشيخ الثلاثة - الرجال والاختيار والفهرست - وكذلك كتاب [رجال] النجاشي، ولكن لا إجازة له في كتاب ابن الغضائري.

ولا غرو أن لا يكون لا بن طاوس ولالغيره طريقٌ إلى ابن الغضائري في رواية كتبه عنه؛ فإنّه - فيما يبدو - مات في مقتبل عمره،[41] فلم يتوفّر له تلامذه يروون عنه كتبه

---

٤١. يمكن أن يستوحى ذلك - كما نبّه عليه في الذريعة، (ج٤، ص٢٨٩) - من قول الشيخ في الفهرست، ص ٢٤: «واخترم هو - أي ابن الغضائري - رحمه الله»، فإنّ الاخترام وإن فسّر في كتب اللغة بالموت، يقال: اخترم فلان عنّا، أي: مات وذهب كما نصّ عليه الأزهري (تهذيب اللغة، ج٣، ص٣٧١ «خرم»).

ولكن الظاهر أنّه لا يعبّر به في مطلق حالات الوفاة، بل في خصوص ما إذا حدث قبل انقضاء العمر الطبيعي للإنسان، فكأنّه قد اقتطع جزء منه، فإنّ مادة (خرم) ومشتقّاتها تستعمل في هذا المعنى، يقال: أنفٌ مخروم إذا اقتطعت أرنبته ولم يبلغ القطع حدّ الجدع، ويقال: مخروم إذا ذهب بعضه وتخرّمت الخرزة، إذا انفصمت ونحو ذلك.

ونظير قول الشيخ ما عبّر به ابن حزم (الأحكام، ج٢، ص ١٦٧) بشأن أبي بكر محمد بن داود بن علي الإصبهاني الظاهري قائلاً: «إلا أنّه رحمه الله اخترم قبل إمعان النظر في ذلك». والمذكور في ترجمة هذا الرجل أنه ولد عام ٢٥٥، وتوفّي عام ٢٩٧، فيكون عمره ٤٢ عاماً، ولذلك عبّر عن وفاته بالاخترام.

هذا وقد يستدّل على وفاة ابن الغضائري كهلاً بضمّ أحد أمرين إلى الآخر، وهما:

١. إنّه كان من أقران النجاشي وزملائه، فقد اشتركا في القراءة على الحسين بن عبيدالله كتاب أحمد بن الحسين الصيقل، كما قرأ ابن الغضائري عدداً من كتب ابن فضال على أحمد بن عبدون في مدّة سمعها معه النجاشي، والنجاشي قد ولد عام ٣٧٢، كما نصّ عليه العلّامة في رجاله، فيبدو أنّ ابن الغضائري كان أيضاً من مواليد هذه الحدود.

٢. إنّ الشيخ شرع في تأليف كتاب الفهرست - الذي ترحّم في مقدمته على ابن الغضائري - استجابة لطلب الشيخ المفيد ﷺ

www.noormags.ir

فإنّه المعنيّ بـ: «الشيخ الفاضل» المذكور في بدايته، والمفيد قد توفّي عام ٤١٣.

فبذلك يظهر أنّ ابن الغضائري مات ولم يتجاوز أوائل العقد الخامس من عمره.

ولكن هذا الاستدلال ضعيفٌ:

أمّا أولاً: فلأنّه لم يظهر كون النجاشي من أقران ابن الغضائري في العمر، بل يحتمل أنّه كان أكبَر منه سنّاً بكثير - مثلما كان مقدّماً عليه في الرتبة، حتّى ظنّ بعضهم أنّه كان من شيوخه - والتفاوت السنّي بين الزملاء والمشاركين في الحلقة الواحدة كان ولايزال أمراً متعارفاً.

وأمّا ثانياً: فبأنّه ليس المعنيّ بـ: «الشيخ الفاضل» المذكور في بداية الفهرست هو الشيخ المفيد ﷺ، فإنّ تأليف الفهرست كان متأخّراً عن وفاته، كما يظهر من قوله في أوائله في ترجمة إبراهيم بن محمد الثقفي: «أخبرنا الأجلّ المرتضى علي بن الحسين الموسوي (أدام الله تأييده*)، والشيخ محمد بن محمد النعمان المفيد (رحمه الله**) فإن الترحّم على المفيد والدعاء للمرتضى بدوام التأييد، بل مجرد تقديمه عليه في الذكر شاهد قويّ على تأخر تأليف الفهرست عن وفاة المفيد، وكذلك قوله في ترجمته: «طوّل الله عمره وعضد الإسلام وأهله ببقائه وامتداد أيامه ***» يدل على ذلك.

وبالجملة لا ينبغي الشَّكُّ في تأخّر تأليف الفهرست عن وفاة الشيخ المفيد (قدس الله نفسه) بل يمكن استظهار تأخّره عنها بما لا يَقِلّ عن عشر سنين، بل اثنتي عشرة سنة، فقد ترحّم على أستاذه ابن عبدون المتوفّى عام ٤٢٣ في ترجمة عبدالله بن محمد بن أبي محمد المحمدي الذي كان حيّاً إلى سنة ٤٢٥ في ترجمة محمد بن علي بن الفضل الدهقان****.

وجديرٌ بالذكر أنّه قد وقع نظير التوهّم المذكور بشأن كتاب الغيبة للشيخ أيضاً، فقد قيل: إنّ المراد بـ: «الشيخ الجليل» المذكور في مقدّمته الذي رسم على الشيخ تأليف الفهرست هو الشيخ المفيد، مع أنّه يظهر من موضعين من الغيبة أنّه ألّف عام ٤٤٧ أي بعد ٣٤ عاماً من وفاة المفيد، لاحظ ص ٧٨ و٢١٨.

*هذا الدعاء لم يذكر في بعض النسخ، والظاهر سقوطه عنها، إذ يستبعد أن يكون زيادة من النساخ.

**هكذا في مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء من الفهرست ص ٥، ولكن في المطبوعة النجفية بدلاً عنه (رضي الله عنهم جميعاً) وهو غير مناسب، وفي بعض النسخ (رحمهما الله تعالى جميعاً). والظاهر أنّه من تصرف النساخ أيضاً، ويشهد له الجمع بينه وبين الدعاء للمرتضى بِدَاوِمِ التأييد في بعض النسخ كما في: مجمع الرجال، ج١، ص٦٦.

***هذا الدعاء لم يذكر في بعض النسخ وَأُبدِلَ بِهِ: (رضي اللهُ عنه) كما في المطبوعة النجفيّة ص ١٢٥. ومن المؤكّد أنّه من التصرفات اللاحقة.

****هذا في بعض النسخ، كما في مجمع الرجال، ص ج٥، ص٢٧٦.

ومصنّفاته، والنجاشي - زميله وشريكه في القراءة على عدد من الشيوخ - الذي عمّر قرابة ثمانين عاماً ينحصر طريق المتأخّرين إلى كتابه في شخص واحد هو السيّد ذو الفقار بن معبد الحسني الذي التقى به في أواخر عمره، ولولاه ربّما سوّغ البعض لنفسه الخدشة في ثبوت كتاب النجاشي أيضاً!

والحاصل: أنّه لا يوجد في كلام السيّد ابن طاوس أدنى ما يشير إلى عدم اعتماده على كتاب ابن الغضائري؛ لعدم ثبوت نسبته إليه، بل عرفت اعتماده عليه في نقد أخبار الكشي على حدّ سائر الكتب الرجالية.

وأمّا قول صاحب الذريعة: «يحقّ لنا أن ننزّه ساحة ابن الغضائري... إلى آخر ما تقدّم» فهو في غير محلّه، سواء فيما يتعلّق باشتمال الكتاب على تضعيف (المشاهير بالعفاف والتقوى والصلاح)، أم من حيث احتِمال كون الكتاب من تأليفات بعض المعاندين، كما سيأتي توضيحه في الجهة الثانية، فلاحظ.

وأمّا ما أفاده السيّد الأُستاذ ﷺ من أنّ وجود هذا الكتاب في زمان النجاشي والشيخ مشكوك فيه؛ فإنّ النجاشي لم يتعرّض له... فيلاحظ عليه: بأنّه ليس من دأب النجاشي

NOORMAGS

www.noormags.ir

أن يترجم لزملائه وأقرانه - إلّا القليل منهم[۴۲] - ليقال: إنّ عدم تعرّضه لكتاب ابن الغضائري دليل على عدم ثبوته عنه، ولذلك لم يذكر الكتابين اللذين ألّفهما ابن الغضائري في فهرست الأصول والمصنّفات، مع أنّ الشيخ ﷺ تعرّض لهما في مقدّمة الفهرست، وأيضاً لم يذكر له كتاب التاريخ مع نقله عنه في ترجمة البرقي[۴۳].

وأمّا ما ذكره (أعلى الله مقامه) مؤكّداً لعدم صحّة النسبة من أنّ النجاشي ذكر في ترجمة الخَيْبَري... إلى آخره فمحلّ نظر، إذ يجوز أن يكون مستند النجاشي فيما حكاه عن ابن الغضائري بعض كتبه الأُخرى ككتاب تاريخه أو فهرسته لأسامي المصنّفات والأصول، أو أنّه سمعه منه شفاهاً، أو يكون في نسختنا من كتاب النجاشي تحريف، ويكون الصحيح هكذا: «ضعيف في مذهبه» كما سيأتي الإيعاز إلى ذلك، فكيف يجعل مثل هذا الاختلاف دليلاً على عدم صحّة كتاب الضعفاء؟!

ومن هنا يظهر النظر أيضاً في استشهاد المحقّق التستري على وجود كتاب الضعفاء عند النجاشي بما حكاه عن ابن الغضائري في ترجمة الخَيْبَري بن علي الطحان[۴۴]، وجه النظر أنّ المذكور في كتاب النجاشي لا يطابق بلفظه ما ورد في هذا الكتاب، فكيف يشهد على استناده إليه؟!

وما أبعد كلامه عن كلام السيّد الأُستاذ (رحمهما الله).

وأمّا ما أفاده في المعجم من أنّ اختلاف النقل عن هذا الكتاب - كما في ترجمة صالح بن عقبة - يؤيّد عدم ثبوته، ففيه: أنّ ما حكاه في مجمع الرجال عن كتاب الضعفاء المنتزع من حلّ الإشكال[۴۵] مطابق تماماً لما

---

۴۲. ربما يعدّ ابن الغضائري من مشايخ النجاشي، ولا مستند له سوى نقله عنه مكرّراً في كتابه بعض المطالب الرجالية، ولا أن يكون ذلك من قبيل نقل الزميل عن زميله المقدّم عليه رتبة، فلاحظ.

وأما ما ذكره في ترجمة علي بن محمد بن شيران من اجتماعه معه عند ابن الغضائري، فلا يدلّ على كونه من مشايخه.

۴۳. لفظه هكذا: «قال أحمد بن الحسين رحمه الله في تاريخه توفي أحمد بن أبي عبدالله البرقي في سنة أربع وسبعين ومئتين» كتاب الرجال، ص ۶۰.

ولكن ربما يحتمل أن يكون الضمير في قوله (تاريخه) راجعاً إلى موت البرقي، فلا تدلّ العبارة على وجود كتاب في التاريخ لابن الغضائري، ولكن هذا الاحتمال بعيد عن ظاهر اللفظ، فلاحظ.

۴۴. قاموس الرجال، ج ۱، ص ۲۹۲.

۴۵. يجدر الإشارة إلى أنّ النسخة الأصل من كتاب حلّ الإشكال للسيّد ابن طاوس كانت موجودة في مكتبة الشهيد الثاني ﷺ في جبل عامل (لاحظ: مجمع الرجال، ج ۱، ص ۱۱ الهامش) وقد انتزع منها ولده المحقّق صاحب المعالم ما يتعلق باختيار معرفة الرجال وسمّاه التحرير الطاوسي (لاحظ: التحرير الطاوسي ص ۲۳).

يبدو أنّ المولى عبدالله التستري الذي قضى شَطراً من عمره في جبل عامل متلمذاً لدى علمائه (لاحظ: روضات الجنات، ج ۴، ص ۲۳۸) قد تيسّر له أيام إقامته فيه الاطلاع على تلك النسخة النفِيسة فانتزع منها كتاب الضعفاء (لاحظ: مجمع الرجال، ج ۱، ص ۱۱) وذهب بِالنّسخَةِ المنتزعة إلى أصفهان فَاعتَمَدَها تلميذه السيد مصطفى التفريشي في كتابه نقد الرجال، كما أدرجها تلميذه الآخر المولى عنايَةُ الله القهبائي في مجمع الرجال، وتوجد نسخة من هذا الكتاب المنتزع في مكتبة المرحوم السيد حسن الصدر ﷺ في الكاظمية، ولكن ذكر الشيخ آقا برزگ الطهراني ﷺ أنّ الناسخ غلط في كتابتها فكتب: «عبدالله بن الحسين البسري» وكتب أيضاً أنه استخرجه سنة ۷۴۴ (لاحظ: مَصفى المقال، ص ۲۴۴) وقد أورد السيد الصدر بنفسه في تكملة أمل الآمل، ج ۲، ق ۱، ص ۲۶ المقطع الأخير من النسخة المنتزعة وهذا لفظه:

«قلت أنا أقل عباد الله وأحوجهم إلى ربّه عبدالله بن الحسين اليسيري، وهذا آخر ما وجدته بخط السيد فقيه أهل البيت أحمد ابن طاوس ناقلاً عن كتاب ابن الغضائري».

NOORMAGS
www.noormags.ir

أثبته العلّامة في الخلاصة، وإن لم ينسبه إليه بالاسم - كما هو دأبه في كثير من الموارد.

نعم ما ذكره ابن داود عن ابن الغضائري يزيد على ما أورداه ببعض الألفاظ،[46] ولكنّه لا يضرّ لجواز اعتماده على غير كتاب الضعفاء من مؤلّفات ابن الغضائري، مضافاً إلى وقوع الخلط والتصحيف في كتاب ابن داود بصورة واسعة، فيحتمل أنّ بعض ما يوجد فيه منسوباً إلى ابن الغضائري هو في الأصل من مصدر آخر.

وأمّا ما ذكره ﷺ مؤيّداً لعدم ثبوت الكتاب من اختلاف نسخه بالزيادة والنقيصة، ووجود ترجمة في بعض النسخ وعدم وجودها في البعض الآخر؛ فهو - إن صحّ - لا يوجب وهناً في اعتباره، فإنّ الاختلاف بالزيادة والنقصية شيء واقع في كثير من كتب المتقدّمين، ومن أمثلته كتاب الفهرست للشيخ، فإنّه قد أرجع إليه في كتاب الرجال في ترجمة الحسين بن علي بن سفيان البزوفري والحسين بن عبيدالله الغضائري[47] مع أنّه لا ذكر للرجلين في النسخ الموجودة بأيدينا من الفهرست، ويبدو أنّ نسخة ابن حجر كانت مشتملة على ترجمة الغضائري حيث حكى عن الفهرست في لسان الميزان.[48]

هذا مع أنّه يمكن أن يقال: إنّ ما يرى من اشتمال الخلاصة ورجال ابن داود على تراجم عددٍ من الرواة، نقلاً عن ابن الغضائري مع عدم اشتمال المنتزع من حلّ الإشكال عليها، إنّما يستند إلى أحد عاملين على سبيل منع الخلوّ:

١. إمّا لأنّ المنتزَعَ مِن حلّ الإشكال لا يشتمل على جميع ما أورده السيّد ابن طاوس في كتابه نقلاً عن كتاب الضعفاء لابن الغضائري، نظراً إلى أنّ نسخة حلّ الإشكال التي كانت بخطّ السيّد، وانتزع منها المولى عبدالله التستري كتاب الضعفاء كان قد أصابها التلف في موارد النقل فيها عن هذا الكتاب - من بين

إلى أن قال: «وقال في آخر هذا الكلام بعد ما خلص النقل: قال أحمد ابن طاوس هذا آخر ما نقلته من الكتب التي بدأت بذكرها، والحمدلله رب العالمين وصلواته على محمد وآله الطاهرين، كان الفراغ يوم ثالث عشر من شهر ربيع الآخر سنة ٧٤٤ أربعة وأربعين وسبعمئة».

و قد علّق السيد الصدر ﷺ على هذا الكلام بقوله: «قلت كان وفاة السيد جمال الدين سنة ٦٧٣ ستمئة وثلاث وسبعين فيكون إفراد عبدالله بن الحسين اليسري المؤرخ سنة ٧٤٤ بعد وفاة السيد أحمد ابن طاوس بإحدى وسبعين سنة».

ولكن الصحيح ما ذكره الشيخ آقا بزرگ ﷺ من أنّ لفظ: («البسري أو اليسري) محرّف (التستري)، كما أنّ لفظ سبعمئة في التاريخ في المذكور في الذيل محرف ستمئة، وهو تاريخ فراغ السيد ابن طاوس من تأليف كتاب حلّ الإشكال لا تاريخ انتزاع كتاب الضعفاء منه، وقد أورد صاحب المعالم نصّ كلام السيد ابن طاوس في خاتمة كتابه هكذا: «كان الفراغ يوم ثالث عشر من شهر ربيع الآخر من سنة أربع وأربعين وستمئة بالحلّة مجاوراً لدار الجدّ الشيخ الصالح ورام بن أبي فراس ﷺ».

و كيف كان فقد استنسخ شيخ الإسلام الزنجاني ﷺ نسخة من المخطوطة الكاظمية في ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٣٦، وتوجد مصورة المطبوعة بالآلة الكاتبة في رجب ١٣٦٣ عن النسخة الزنجانية في مكتبة السيد الحكيم ﷺ في النجف الأشرف برقم (٣٨/قسم المصورات) وجاء في أولها: «قال السيد المعظم - يعنى ابن طاوس: من كتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبدالله الغضائري المقصور على ذكر الضعفاء ومن ردّ حديثه من أصحابنا على حروف الهجاء، وفيه: الألف ثمانية عشر رجلاً...» واستمر على هذا النهج إلى آخر حروف الهجاء.

٤٦. لاحظ: مجمع الرجال، ج٣، ص ٢٠٦؛ رجال العلّامة الحلي، ص ٢٣٠، رجال ابن داود، ص ٤٦٢.

٤٧. رجال الطوسي، ص ٤٦٦، ص ٤٧٠.

٤٨. لسان الميزان، ج٢، ص ٢٩٧.

www.noormags.ir

ما أصابه التلف في أكثر المواضع كما صرّح به صاحب المعالم ﷺ[۴۹] - فلم يتيسّر له انتزاع جميع ما ذكره السيّد، نقلاً عن ابن الغضائري.

۲. وإمّا لأنّ العلّامة وابن داود اعتمدا في النقل عن ابن الغضائري على بعض كتبه الأخرى، فإنّ هناك شواهد على وجوده عندهما، وهي:

أ) أورد العلّامة في أربعة مواضع من الخلاصة عبارة ابن الغضائري في كتاب الضعفاء، ثمّ نقل عنه كلاماً آخر، إنّه ذكره في: «الكتاب الآخر» فلاحظ تراجم (سليمان النخعي) و(عمر بن ثابت) و(محمد بن مصادف) و(محمد بن عبدالله الجعفري).[۵۰]

وعلّق على ذلك صاحب الذريعة بأنّه إخبار عمّا سمعه من أستاذه ابن طاوس من الاختلاف، وليس صريحاً في أنّه رأى الكتابين.[۵۱]

ولكنّه تأويل لا مبرّر له، مع أنّه أنكر من قبل أن يكون السيّد ابن طاوس مطّلعاً على غير كتاب الضعفاء من كتب ابن الغضائري.[۵۲]

ب) حكى العلّامة في ترجمة عبدالكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي، وفي ترجمة ليث بن البختري المرادي عن ابن الغضائري[۵۳] ما لا يوجد في المنتزع من حل الإشكال ولا في رجال ابن داود، كما حكى ابن داود في ترجمة عبدالملك بن المنذر القمي، ومحمد بن أحمد بن قضاعة، والمعتقل بن عمر الجعفي عن ابن الغضائري[۵۴] ما لا يوجد في الخلاصة، ولا في المنتزع من حل الإشكال، فيبدو أنّ مستند العلّامة وابن داود فيما حَكَيا في هذه الموارد غير كتاب الضعفاء الذي كان موجوداً لدى ابن طاوس، فتأمّل.

ج) قال ابن داود في خاتمة القسم الأوّل من كتابه:

> ذكر ابن الغضائري في كتابه خمسة رجال زيادة على ما قال النجاشي: كلّ منهم ثقة ثقة مرتين، وهم علي بن حسان الواسطي، ومحمد بن قيس أبونصر الأسدي، ومحمد بن الحسن بن الوليد أبو جعفر، ومحمد بن رباط، هِشام بن سالم الجواليقي.[۵۵]

و هذا شاهد على عدم انحصار مستند ابن داود فيما ينقله عن ابن الغضائري في كتاب الضعفاء.

هذا... . ثمّ إنّه قد يستشكل في صحّة انتساب كتاب الضعفاء إلى ابن الغضائري، استناداً إلى ما ذكره الشيخ في مقدّمة الفهرست من أنّ الكتابين اللذين ألّفهما أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري لذكر أسامي المصنّفات والأصول لم ينسخهما أحدٌ من أصحابنا، واخترم هو رَحِمَهُ اللهُ، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب، على ما حكى بعضهم عنه.[۵۶]

---

۴۹. التحرير الطاوسي، ص۲۳، ولاحظ، ص۲۴و۲۶و۳۴۶، وحكي عن المولى التستري نفسه أن النسخة كانت قريبة من الاندراس لاحظ: مجمع الرجال، ج۱، ص۱۱ (الهامش).

۵۰. لاحظ: رجال العلّامة الحلّي، ص ۲۵۶، ۲۴۱، ۲۲۵.

۵۱. الذريعة، ج۱۰، ص۸۹.

۵۲. الذيعة، ج۴، ص ۲۸۸.

۵۳. رجال العلّامة الحلّي، ص ۲۴۳، ۱۳۷.

۵۴. رجال ابن داود، ص ۵۱۶، ۴۹۷، ۴۷۵.

۵۵. الرجال ابن داود، ص۳۸۳.

۵۶. الفهرست، ص۲۴.

فينظر منه أنّ كتب الغضائري تلفت بعد وفاته، فكيف وصلت نسخة كتابه في الضعفاء إلى السيّد ابن طاوس؟!

ولكن هذا الإشكال ضعيفٌ، لأنّ الشيخ ﷺ إنّما حكى إتلاف كتب ابن الغضائري عن (بعضهم)، ولم يعيّنه من هو لينظر في وثاقته، فكيف يؤخذ بهذه الحكاية؟!

بل يمكن الاستشهاد على بطلان دعوى التلف بنقل النجاشي عن كتاب التاريخ لابن الغضائري في ترجمة البرقي كما تقدّم، فتأمّل.

ونظير ذلك ما ذكره الشيخ ﷺ في ترجمة أحمد بن محمد بن نوح أبي العباس السِيرافي بعد أن أورد أسامي تصنيفاته، ومنها: كتاب أخبار الأبواب، أي، الوكلاء الأربعة للإمام المنتظر عليه السلام، فإنّه قال: «غير أنّ هذه الكتب كانت في المُسَوَّدَةِ ولم يوجد منها شيء».[57]

مع أنّ النجاشيَّ رأى كتاب الوكلاء، وحكى عنه في ترجمة هبة الله بن أحمد بن محمد الكتاب،[58] بل الظاهر أنّ هذا الكتاب أحد مصادر الشيخ في كتاب الغيبة!

و يبدو أنّه اعتمد في ما ذكره في الفهرست على حكاية «بعضهم»، ثمّ تيسّر له الحصول على الكتاب.

ومهما يكن فقد تحصّل من جميع ما تقدّم أنّ الإشكال في نسبة كتاب الضعفاء إلى ابن الغضائري استناداً إلى الوجوه المتقدّمة في غير محلّه.

بل على العكس من ذلك يمكن تجميع قرائن تورث الاطمئنان بصحّة هذه النسخة وهي:

القرينة الأُولى: إنّ السيّد أحمد ابن طاوس - وهو أخو السيّد علي ابن طاوس الذي كان صاحب مكتبة كبرى لمؤلّفات أصحابنا وغيرهم في أواسط القرن السابع في الحلّة[59] - قد نسب النسخة المذكورة إلى ابن الغضائري بصيغة جزمية، ثمّ عوّل على ما ورد فيها في نقد أسانيد الروايات الواردة في كتاب اختيار معرفة الرجال، كما سبق الإيعاز إليه.

علماً أنّه أحد كبار العلماء والمحقّقين، وكان - كما قال ابن داود - أورع فضلاء زمانه، وقد حقّق في الرجال والرواية ما لا مزيد عليه[60]، فلو لم يكن قد توفّر له من القرائن الواضحة والدلائل الكافية ما يوجب اليقين بصحّة النسخة لما اعتمد عليها، ولا سيّما أنّه لم يكن له طريق إلى مؤلّفها، وليقينٍ مثله شأنٌ معتدّ به في حصول الاطمئنان بصحّة النسخة.

إن قلت: إنّه وإن كان يبدو من السيّد ابن طاوس ﷺ في مقدّمة حلّ الإشكال نسبة كتاب الضعفاء إلى ابن الغضائري بصيغة جزميّة، إلّا أنّه يظهر منه في آخره أنّه إنّما استند في ذلك إلى ضربٍ من الحدس والاجتهاد، فقد حكى السيّد المحقّق الداماد ﷺ[61] عن بعض المتأخّرين، أنّه رأى بخطّه في آخر ما استطرفه من كتابه قال: «أقول: أحمد بن الحسين على ما يظهر لي هو ابن الحسين بن

---

۵۷. الفهرست، ص۶۲.

۵۸. كتاب الرجال، ص۳۴۳.

۵۹. لاحظ: السيد علي آل طاوس حياته - مؤلفاته - خزانة كتبه، كتابخانه ابن طاوس.

۶۰. رجال ابن داود، ص۴۵ - ۴۶.

۶۱. الرواشح السماوية، ص۱۱۳.

سال سوم شماره دوم پاییز و زمستان ۱۳۹۱

www.noormags.ir

عبيدالله الغضائري رحمهما الله».[٦٢]

ويفهم من هذا الكلام أنّه لم يصل كتاب الضعفاء إلى السيّد ابن طاوس محفوفاً بشهادة صادرة ممّن عاصر ابن الغضائري، أوممّن قارب عصره من العلماء الأثبات على أنّه مؤلّفه أونحوذلک من القرائن القطعيّة، بل وجد هذا الكتاب وعنوان مؤلّفه (أحمد بن الحسين) أي: بدون ذكر الجدّ واللقب، فاستظهر من بعض القرائن - ولعلّ منها انسجام بعض ما ورد فيه مع ما حكي عن أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري في رجال النجاشي - أنّه هو المعنيّ بأحمد بن الحسين، فحداه ذلک إلى إضافة اسم الجد واللقب إلى اسم المؤلّف في مقدّمة كتابه، ونسبته إلى ابن الغضائري، وهذا ممّا يضعف الاعتماد على هذا الكتاب، كما لا يخفى.

أقول: المقطع المنقول عن آخر حل الإشكال لا يُناسِبُ أن يكون مَسُوقاً لتعيين مؤلّف كتاب الضعفاء، فإنّ موضع ذلک هوبداية الكتاب لا آخره.

مضافاً إلى أنّ صاحب المعالم ﷺ قد أورد في خاتمة التحرير الطاوسي ما ذكره السيّد ابن طاوس في خاتمه حلّ الإشكال بعد الانتهاء من تراجم المذكورين فيه، ولا يتضمّن شيئاً ممّا ذكر، ولفظ السيّد هكذا:

قال أحمد ابن طاوس: هذا آخر ما نقلته مختاراً من الكتب التي بدأت بذكرها وسأثبت حديثاً نقلته من كتاب الاختيار من الكشي....[٦٣]

و بالجملة: ورود المقطع المذكور في آخر حلّ الإشكال لتعيين مؤلّف كتاب الضعفاء بعيدٌ، والذي يَقوى في نفسي أنّه ممّا عَقَّبَ به السيّد ابن طاوس على كلام النجاشي في ترجمة أبي الشداخ المذكورة في فصل الكنى والألقاب في آخر كتابه، ولفظ النجاشي هكذا:

أبوالشداخ، ذكر أحمد بن الحسين ﷺ أنّه وقع إليه كتاب في الإمامة موقع عليه بخطّ الأصل كتاب أبي الشداخ في الإمامة، يكون نحواً من خَمسينَ ورقة، وأنّه أراه لأبيه فلم يعرف الرجل.[٦٤]

والسيّد لما أورد هذا الكلام لبيان أنّه لا يدلّ على قدح ولامدح - كما صنع تلميذه العلّامة في الخلاصة - نبّه أن المراد بـ (أحمد بن الحسين) هو ابن الغضائري، وحيث إنّ نسخة كتاب حلّ الإشكال التي كانت بخطّ السيّد ووصلت إلى المتأخّرين كان قد أصابها التلف في أكثر المواضع - كما نصّ عليه صاحب المعالم - وكانت قريبة من الاندراس - كما قال المولى عبدالله التستري - تسبّب ذلک في اشتباه الأمر على بعض المتأخّرين عند النظر في الصفحات الأخيرة منه، فتوهّم أنّ المقطع المذكور يتعلّق بتعيين مؤلّف كتاب الضعفاء، ولم يتنبه إلى أنّه مَسُوقٌ لبيان المراد بأحمد بن الحسين في كلام النجاشي.[٦٥]

٦٢. يلاحظ: أنّ العبارة قد أوردها أيضاً السيد مُصطَفى التفريشي في نقد الرجال، ج ٢، ص٩٨، والظاهر أنّ مصدره ومصدر السيد الداماد فيها هوخاتمة كتاب الضعفاء، الذي انتزعه المولى عبدالله التستري من نسخة حل الإشكال بخط ابن طاوس، لاحظ: (الهامش رقم١، ص٧٦٥).

٦٣. كتاب الرجال، ص٣٥٦.

٦٤. التحرير الطاوسي، ص٣٤٦.

٦٥. قد تأكّد لي صحّة هذا المعنى بالاطّلاع أخيراً على ما أورده المولى عبدالله التستري في آخر ما انتزعه من كتاب حل الإشكال ونصّه - كما ورد في تكملة أمل الآمل (ج٢، ق١، ص٢٦) - هكذا: «قلت أنا أقل عباد الله وأحوجهم إلى ربه عبدالله بن الحسين اليسيري

www.noormags.ir

ونظير هذا التوهّم أنّ المولى عبدالله التستري نقل من حلّ الإشكال كلاماً في ترجمة ذريح المحاربي منسوباً إلى الغضائري[٦٦].

ولكن من المؤكّد أنّه ليس منه للاختلاف في الأسلوب، وبالفعل يلاحظ أنّ هذا الكلام قد أثبته المحقّق صاحب المعالم في التحرير الطاوسي منسوباً إلى ابن طاوس[٦٧]، والسبب في هذا الاشتباه هو ما عرفت من وقوع التلف في أكثر مواضع الكتاب مما أدّى أحياناً إلى التباس الأمر على بعض الناظرين، فظنّ جملة من تتمّة كلام شخص وهو من كلام شخص آخر، أو ظنّ كونه وارداً بشأن أحد وهو وارد بشأن غيره، وهكذا.

والحاصل: أنّ الأقرب في النظر أن يكون قول ابن طاوس: «أقول: أحمد بن الحسين... إلخ» وارداً في تفسير كلام النجاشي في ترجمة أبي الشداخ، وممّا يؤيّد ذلك العلّامة الحلّي الذي كان كثير الاعتماد على كتاب أستاذه ابن طاوس، [فإنّه] نقل كلام النجاشي في ترجمة أبي الشداخ بهذا اللفظ: «قال النجاشي: ذكر أحمد بن الحسين بن

[والصحيح التستري كما مر] هذا آخر ما وجدته بخطّ السيد فقيه أهل البيت أحمد ابن طاوس، ناقلاً عن كتاب ابن الغضائري في كتابه الذي جمع فيه ما في كتب السلف من كتابي الشيخ وكتاب الكشي وكتاب النجاشي وكتاب ابن الغضائري، وقال رحمه الله في آخر الكتاب: إنّ أحمد بن الحسين على ما يظهر لي هو ابن الحسين بن عبيدالله بن الغضائري أبو طالب الأزدي البصري الشعراني، له كتاب، يرويه محمد بن خالد البرقي، وقال أصحابنا. لا يعرف هذا الرجل إلّا من جهته. وقال في آخر هذا الكلام بعدما خلص النقل قال أحمد ابن طاوس هذا آخر ما نقلته من الكتب التي بدأت بذكرها، والحمدلله رب العالمين، وصلواته على محمد وآله الطاهرين. كان الفراغ يوم ثالث عشر شهر ربيع الآخر سنة ٧٤٤ أربعة (كذا) وأربعين وسبعمئة - والصحيح: ستمئة كما مرّ».

وهذا الكلام صريحٌ في أنّ قول ابن طاوس (أنّ أحمد بن الحسين على ما يظهر لي... إلخ) كان مذكوراً في حلّ الإشكال متّصلاً بترجمة (أبوطالب الأزدي) التي هي عين ما أورده النجاشي في كتابه (ص٣٥٦) وقد أورد قبله متّصلاً به ترجمة (أبي الشداخ) فيدل ذلك بما لا يدع مجالاً للشك على أنّ قول ابن طاوس (إنّ أحمد بن الحسين... إلخ) كان مذكوراً في ترجمة أبي الشداخ تفسيراً لكلام النجاشي.

والمولى عبدالله التستري ﷺ الذي أوقعه تعرّض نسخة حل الإشكال لبعض التلف والاندراس في توّهم أنّ كلام ابن طاوس المذكور مسوق لتعيين مؤلف كتاب الضعفاء، قد وقع جرّاء ذلك في وهم آخر، وهو عدّ ما ورد في ترجمة (أبوطالب الأزدي) جزءاً من كتاب الضعفاء لابن الغضائري؛ ولذلك أدرجه المولى عناية الله القهبائي في مجمع الرجال (ج٧، ص٥٥) نقلاً عن هذا الكتاب، والله العاصم.

٦٦. مجمع الرجال، ج٣، ص٣.

٦٧. التحرير الطاوسي، ص١٠٢-١٠٣.

NOORMAGS
www.noormags.ir

عبيدالله الغضائري...» مع أنّ نسخ كتاب الرجال للنجاشي خالية عن إضافة اسم الجد واللقب، ولم يعهد من النجاشي ذكر أحمد بن الحسين بلقبه في شيء من الموارد التي أورد اسمه في كتابه، وهي تزيد على خمسة وعشرين مورداً،[68] فمن المُطمأَنِّ به أنّ الزيادة المذكورة في كلام العلّامة إنّما هي من إضافاته، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: يلاحظ أنّ العلّامة مع تكرّر نقله عن النجاشي كلمات أحمدبن الحسين في مواضع أخرى من الخلاصة[69] لم ينسبه في شيء منها إلى جدّه، ولم يلقبه فيها بالغضائري، بل عبّر عنه بما ورد في كلام النجاشي بلفظه، ممّا يقوى معه احتمال أنّ الزيادة المذكورة في ترجمة أبي الشداخ كانت موجودة في كلام أستاذه السيّد ابن طاوس فأخذها منه، ولم يشأ أن يذكرها على سبيل التعقيب لكلام النجاشي - كما صنع أستاذه - وذلك رعاية للاختصار، فجعلها جزءاً من كلام النجاشي، فتدبّر.

والحاصل: أنّه لم يثبت اشتمال كلام السيّد ابن طاوس في حل الإشكال على ما يشير إلى اعتماده على بعض القرائن والشواهد الظنّية في نسبة كتاب الضعفاء إلى أحمد بن الحسين الغضائري، بل ظاهر ما ذكره في مقدّمة كتابه أنّه كان متأكّداً من نسبة كتاب الرجال إلى النجاشي، ونسبة كتب الاختيار والرجال والفهرست إلى الشيخ.

القرينة الثانية: إنّ هناك مواضع في كتاب النجاشي ربما يبدو أنّه ينظر فيها إلى كلام ابن الغضائري في كتاب الضعفاء وقد يعبّر بنفس التعبير الوارد فيه، ممّا يؤيّد وجود هذا الكتاب لديه، وهذه المواضع هي:

NOORMAGS

---

۶۸. لاحظ ص، ۲۰۶، ۱۹۵، ۱۴۹، ۱۴۶، ۱۴۰، ۱۱۸، ۱۱۶، ۱۱۰، ۱۰۸، ۹۴، ۹۳، ۸۷، ۷۱، ۶۵، ۵۲، ۴۲، ۲۹، ۹، ۳۵۶، ۲۷۴، ۲۴۹. وفي الجميع عبّر عنه بـ(أحمد بن الحسين) إلّا في موردين: ففي ص۹ قال: أبوالحسن أحمد بن الحسين، وفي ص ۲۴۹ قال: رأيته عند أحمد بن الحسين بن عبيدالله.

۶۹. لاحظ، رجال العلّامة الحلّي، ص ۲۲۸، ۲۱۰، ۱۵۷، ۶۱.

www.noormags.ir

المترجم	كلام ابن الغضائري	كلام النجاشي
١. محمد بن أُورمة	رأيتُ كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمد (عليه السلام) إلى القميّين في براءته ممّا قذف به ومنزلته.	قال بعض أصحابنا: إنّه رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث (عليه السلام) إلى أهل قم في معنى محمد بن أُورَمَة وبراءته مما قذف به.
٢. محمد بن بحر الدهني	ضعيف في مذهبه ارتفاع	قال بعض أصحابنا: إنّه كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه قريب من السلامة، ولا أدري من أين قيل ذلك[١].
٣. محمدبن الحسن بن عبدالله الجعفري.	لانعرفه إلّا من جهة علي بن محمد صاحب الزنج ومن جهة عبدالله بن محمد البلوي.	روى عنه البلوي، والبلوي رجل ضعيف مطعون عليه، وذكر بعض أصحابنا أنه رأى رواية رواها عنه علي بن محمد البردي صاحب الزنج وهذا أيضاً ممّا يضعّفه.
٤. محمد بن الحسين بن سعيد الصائغ.	غالٍ ضعيفٌ	ضعيف جدّاً، قيل: إنّه غال
٥. المفضل بن عمر الجعفي	ضعيف.. خَطّابي	فاسد المذهب، وقيل: إنّه كان خطابياً
٦. علي بن حسان بن كثير	غالٍ ضعيف	ضعيف جدّاً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة
٧. عبدالرحمن بن أبي حمّاد	ضعيف.. في مذهبه غلو	رمي بالضعف والغلوّ
٨. أبوطالب الأزدي	له كتاب يرويه محمد بن خالد البرقي، وقال أصحابنا: لا نعرف هذا الرجل إلّا من جهته[٢].	له كتابٌ يرويه محمد بن خالد البرقي، وقال أصحابنا: لا نعرف هذا الرجل إلّا من جهته.
٩. موسى بن رنجويه	أبوعمران الأرمني، ضعيفٌ، له كتاب[٣].	أبوعمران الأرمني، ضعيف، له كتاب.
١٠. يوسف بن يعقوب الجعفي	روى عن أبي عبدالله وجابر ضعيف.	ضعيف روى عن أبي عبدالله وجابر
١١. الحسين بن حمدان	كذّاب فاسد المذهب.	فاسد المذهب.
١٢. الحسين بن مهران	واقف ضعيف.	كان واقفاً.
١٣. الربيع بن سليمان	أمره قريب، قد طعن عليه، ويجوز أن يخرج شاهداً.	قريب الأمر في الحديث.
١٤. محمد بن الحسن بن شمون.	واقف ثمّ غلا، ضعيفٌ.	واقف ثمّ غلا، وكان ضعيفاً جداً.

www.noormags.ir

١. قال السيد الأستاذ في المعجم، ج١٥، ص١٣٨: «الظاهر أنّه يريد بذلك ما ذكره ابن الغضائري» مع أنّه أنكر من قبل صحّة انتساب كتاب الضعفاء إلى ابن الغضائري، فلاحظ.

٢. هذا بناءً على كون الكلام المذكور من ابن الغضائري، ولكن تقدّم الإيعاز إلى أنّه للنجاشي، وقدوقع الخلط بين كلاميهما عند انتزاع كتاب الضعفاء من نسخة حل الإشكال التي كان قد أصابها التلف في أكثر المواضع.

٣. يحتمل في هذا المورد وقوع الخلط فيه أيضاً بنسبة كلام النجاشي إلى ابن الغضائري لما تقدم، ويؤيد ذلك اشتماله على قوله (له كتاب) مع أنّه خارج عن موضوع كتاب الضعفاء، فلاحظ.

هذا. وقد نقل النجاشي في موارد عديدة عن أحمد بن الحسين (ابن الغضائري) بالاسم، ولكن في معظم هذه الموارد لا يناسب أن يكون مصدره كتاب الضعفاء لاختلاف الموضوع، وإنّما المناسب منها لذلك مَورِدانِ، إلّا أنّ العبارة المنقولة فيهما لا تطابق المذكور عن كتاب الضعفاء في حلّ الإشكال:

أ) قال النجاشي: «خيبري بن علي الطحان، كوفيٌّ، ضعيفٌ في مذهبه. ذكر ذلك أحمد بن الحسين، يقال: في مذهبه ارتفاع»[٧٠].

ولكن الموجود في كتاب الضعفاء هكذا: «خيبري بن علي الطحان، كوفيٌّ ضعيفُ الحديث، غالي المذهب»[٧١].

ب) وقال النجاشي في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك: «كان ضعيفاً في الحديث، قال أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث، ويروي عن المجاهيل»[٧٢].

٧٠. كتاب الرجال، ص١١٨ - ١١٩.

٧١. مجمع الرجال، ج٢، ص٢٧٥.

٧٢. كتاب الرجال، ص٩٤.

ولكن ورد في كتاب الضعفاء: «كذّاب متروك الحديث جملةً، وكان في مذهبه ارتفاع، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل»[٧٣].

قال المحقّق التستري: الظاهر أنّه إن يَروعنه مشافهة يعبّرعن ذلك بقوله[٧٤]: «قال أحمد بن الحسين». وإن نقل عن كتبه يعبّر بقوله: «ذكر».

وإذا صحّ ما أفاده - كما هو ليس ببعيد - فهو يدفع الإشكال عن المورد الثاني، إلّا أنّه يحكّم الإشكال في المورد الأوّل ما لم يكن مصدره فيه غير كتاب الضعفاء، أويكون لفظ (مذهبه) محرّف (حديثه)، ولعلّه الأنسب بملاحظة قوله بعد ذلك: «يقال في مذهبه ارتفاع»؛[٧٥] ليكون إشارة إلى تأمّله في مقالة ابن الغضائري من أنّه غال المذهب، فتأمّل.

هذا [على] وفق ما يوجد في النسخ المتداولة من رجال النجاشي، ولكن في بعض المصادر نقلاً عنه هكذا: «ضعيف في مذهبه، ذكر ذلك أحمد بن الحسين، فقال: في مذهبه ارتفاع». وبناءً عليه فلا تخالف في المعنى بين ما نقله عن ابن الغضائري وما يوجد في كتاب الضعفاء، كما هو واضح.

القرينة الثالثة: إنّه قد ورد في كتاب الضعفاء والكتاب الآخر موارد روى فيها المؤلّف عن عدد من الرجال، و[هي] كما يلي:

١. روى عن أحمد بن عبد الواحد في ترجمة المفضّل بن

---

٧٣. مجمع الرجال، ج٢، ص٤٢.

٧٤. قاموس الرجال، ج١، ص٢٩٢.

٧٥. منهج المقال، ص١٣٣؛ جامع الرواة، ج١، ص٢٩٩.

www.noormags.ir

صالح، وأحمد بن عبدالواحد أحد مشايخ الغضائري، كما يظهر من ترجمة علي بن الحسن بن فضّال في كتاب النجاشي.[٧٦]

٢. روى عن أبي محمد بن طلحة بن علي بن عبدالله بن غلالة عن أبي بكر الجعابي في ترجمة محمد بن نصير،[٧٧] وأبوبكر الجعابي هو محمد بن عمر بن محمد بن سالم بن البراء بن سبرة بن سيار التميمي من مشايخ الشيخ المفيد، وقد روى النجاشي كتبه عن طريقه،[٧٨] فيظهر بذلك أنّ مؤلّف كتاب الضعفاء في طبقة النجاشي.

٣. روى عن الحسن بن محمد بن بندار القمي في ترجمة محمد بن أورمة،[٧٩] ولم أعثر على ترجمته، ولكن يبدو أنّه ليس ابناً لمحمد بن عاصم الذهلي أبي جعفر القمي، ولا ابناً لمحمد بن أبي القاسم الملقّب (ما جيلويه) القمي، فلاحظ.

٤. روى في كتابه الآخر - كما ذكر ذلك العلّامة الحلّي - عن أحمد بن محمد بن موسى، عن أحمد بن محمد بن سعيد،[٨٠] وهو ابن عقدة، الظاهر أنّ أحمد بن موسى هو ابن الصلت الأهوازي، وهو من مشايخ الشيخ والنجاشي.[٨١]

٥. وروى في كتابه الآخر - كما ذكر العلّامة أيضاً - عن محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل، عن عبدالله بن جعفر بن درستويه، عن يعقوب بن سفيان.

وهذا السند بعينه أورده الخطيب البغدادي - المعاصر لابن الغضائري - قائلاً: «أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدّثنا يعقوب بن سفيان».[٨٢]

٦. روى عن أبيه في ترجمة أحمد بن علي أبي العباس الرازي، ووالد ابن الغضائري هو الحسين بن عبيدالله الذي كان عارفاً بالرجال، كما نصّ عليه الشيخ[٨٣].

ويتبيّن من هذه الموارد أنّ مؤلّف كتاب الضعفاء كان في طبقة الشيخ والنجاشي مشاركاً لهما في عدد من الشيوخ، وكان له والد عارف بالرجال يناسب أن يحكي عنه المطالب الرجاليّة، وهذا كلّه مما يقوّي احتمال كونه ابن الغضائري، كما لا يَخفى.

القرينة الرابعة: إنّ النظر في محتويات الكتاب، وملاحظة ما ورد فيه بشأن مختلف الرواة المترجمين، يورث الاطمئنان بأنّ مؤلّفه كان خبيراً بأحوال الرجال، بصيراً بما قيل في حقّهم، دقيقاً في تقييمهم، وعلى اطّلاعٍ وافٍ بروايا تهم وكتبهم، وهذا مما يبعّد احتمال أن يكون الكتاب موضوعاً - كما ذكره صاحب الذريعة ﷺ - وَبِمُلاحظة ما تقدّم من تشخيص طبقة المؤلّف يتأكّد كون الكتاب لابن الغضائري إذ لا يعرف في طبقة من يشاركه في الصفات المذكورة ممن يناسب أن يكون مؤلّف هذا الكتاب، فلاحظ.

هذا فيما يتعلّق بصحّة انتساب كتاب الضعفاء إلى ابن الغضائري.

***

---

٧٦. مجمع الرجال، ج٦، ص ٦٢.
٧٧. كتاب الرجال، ص ٣٠٨.
٧٨. مجمع الرجال، ج ٥، ص ١٦٠.
٧٩. رجال العلّامة الحلّي، ص ٢٢٥.
٨٠. لاحظ: الفهرست، ص ٢٦؛ وكتاب الرجال، ص ١٤٧.
٨١. رجال العلّامة الحلّي، ص ٢٢٥.
٨٢. تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٢١.
٨٣. رجال الطوسي، ص ٤٧٠.

www.noormags.ir

الجهة الثانية: في حجّية تضعيفات ابن الغضائري، وسائر آرائه الرجالية

وقد نوقش فيها من عدّة وجوه:

الوجه الأول: عدم ثبوت وثاقته،[84] وأُجيب عنه بأنّه من مشايخ النجاشي الذي يظهر من كلامه وثاقة جميع مشايخه، فإنّه قال في ترجمة أحمد بن محمد بن عبيدالله بن الحسن الجوهري: «رأيتُ هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أَرَ عنه شيئاً وتَجَنَّبتُه».[85]

و قال في ترجمة محمد بن عبدالله بن البهلول: «وكان في أوّل أمره ثبتاً ثمّ خلط، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه... رأيتُ هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً، ثمّ توقّفت عن الرواية عنه إلّا بواسطة بيني وبينه».[86]

قال السيّد الأُستاذ ﷾: «لا شكّ في ظهور كلامه في أنّه لا يروي عن ضعيف بلا واسطة، فيحكم بوثاقة جميع مشايخه».[87]

وقال المحقّق التستري ﷺ:

> إنّ النجاشي لا يروي عن الضعفاء أصلاً، ولو مع الواسطة؛ ولذا لم يرو عن ابن عياش رأساً، وإنّما روى عن أبي المفضّل بالواسطة لكونه ثبتاً أولاً ثمّ خلط، والنجاشي أدرك حال خلطه فلم يروعنه، وروى عمّن روى عنه حال ثبته.[88]

أقول: إنّ أقصى ما تدلّ عليه كلمات النجاشي إنّما هو عدم روايته عمّن ثبت ضعفه، وأمّا أنّه لا يروي إلّا عمّن ثبتت عنده وثاقته فليس في كلامه دلالة عليه، كما هو ظاهر بالتأمّل.

وربما يتوهّم أنّ قوله في ترجمة ابن الجنيد: «سمعت شيوخنا الثِّقات يقولون عنه إنّه كان يقول بالقياس» يدلّ على وَثاقةِ جميع مشايخه؛ لأنّ الجمع المضاف دلّ على العموم، ولفظ (الثِّقات) صفة له، فيدلّ على المقصود.

ولكنّه بعيدٌ عن الصواب جدّاً؛ فإنّ ظاهر القيد كونه للاحتراز، وحمله على أنّه للتوضيح يحتاج إلى القرينة، وهي مفقودة في المقام.

وبالجملة: لا دليل على وثاقة جميع مشايخ النجاشي، ولكن يكفي في إثبات وثاقة ابن الغضائري - مضافاً إلى ما يظهر من النجاشي من الاعتداد بأقواله وآرائه - تصريح العلّامة في ترجمة يونس بن ظبيان بأنّه من المشايخ العظماء[89] واعتماده.

وكذلك السيّد ابن طاوس وابن داود على تضعيفاته، مع عدم المعارض لها، بل وترجيحها أحياناً على ما يعارضها من أقوال سائر الرجاليّين، كالشيخ والنجاشي والتوقّف لأجلها أحياناً أخرى.

وما يقال أحياناً من عدم الاعتداد بتوثيقات ابن طاوس والعلّامة وأمثالهما من المتأخّرين - بناءً على حجّية أقوال الرجاليّين من باب حجّية قول الثقة في

---

٨٤. لاحظ: حاوي الأقوال، ص ٦ الفائدة العاشرة؛ وعدّة الرجال، ج ١، ص ٤١٩.

٨٥. كتاب الرجال، ص ٦٧.

٨٦. كتاب الرجال، ص ٣٠٩.

٨٧. معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٦.

٨٨. قاموس الرجال، ج ١، ص ٢٩٥.

٨٩. رجال العلامة الحلي، ٢٦٦.

NOORMAGS

www.noormags.ir

الموضوعات - فهو إن صحّ بالنسبة إلى توثيقات من تقدّموا بكثير على عصر الشيخ ﷺ من جهة عدم احتمال استنادها إلى الحسّ، فلا يصحّ بالنسبة إلى أحوالها بطريق حسّي، أو ما بحكمه احتمالاً معتدّاً به.

الوجه الثاني: إنّه أكثر من جرح الثِّقات، واعتمد في الطعن أموراً لا توجب قدحاً.

قال الوحيد البهبهاني:

> ... قلّ أن يسلم أحد من جرحه أو ينجو من قدحه، وجرح أعاظم الثِّقات وأجلّاء الرواة الذين لا يناسبهم ذلك. وهذا يشير إلى عدم تحقيقه حال الرجال، كما هو حقّه، أو كون أكثر ما يعتقده جرحاً ليس في الحقيقة جرحاً[٩٠].

وأجاب عن ذلك المحقّق التستري قائلاً:

> هذا الرجل لا نقّاد مثله بعد ابن الوليد الناقد لنوادر الحكمة وغيره، بل هو فوقه، فنراه قوّى- ممّن ضعّفه ابن الوليد وابن بابويه- أحمد بن الحسين بن سعيد، والحسين بن شاذويه، ومحمد بن أُورمة، وزيداً الزرّاد، وزيداً النرسي... .
>
> والقول الفصل: إنّا نسبر من طعن فيه هذا الرجل في كتابه أو حديثه فنراه منكراً، فإنّه طعن... في تفسير محمد بن القاسم الإسترابادي... وفي كتب علي بن أحمد الكوفي وفي كتاب الحسن بن عباس بن حريش، فنرى كلّاً منها مشتملاً على منكرات، لا سيّما التفسير، فغير المنكر فيه يسير.

وقد وصل إلينا من كتاب الكوفي استغاثته، وقد أكثر فيه من إنكار ما أجمع عليه، وقد روى الكافي في باب شأن «إنّا أنزلناه»، عدّة أخبار من كتاب ابن حريش ليس لها محصّل، آثار الوضع عليها كالنار على الجبل.

وكذلك أخبار باقي من طعن هذا الرجل على الفقه أو غيره اشتملت على ما زيّفه النقّاد، وتشمئزّ منه الطباع، وليس لها نورانيّة كلام المعصومين (عليهم السلام) وبهاؤه وضياؤه.[٩١]

وما أفاده متين، ويضاف إليه: إنّ كتاب الضعفاء المنتزع من حلّ الإشكال يتضمّن ترجمة ما يناهز مئة وستّين شخصاً يتبيّن عند التمحيص:

١. إنّ ثمانية وستّين شخصاً مِمَّن ضَعَّفَهُم ابن الغضائري يشاركه في رأيه أحد أعلام الرجاليّين كالشيخ والنجاشي.

٢. إنّ تسعة وخمسين شخصاً ممّن ضَعَّفَهُم لا يوجد لتضعيفه معارض في كلمات علماء الرجال[٩٢]، فهم

---

٩٠. تنقيح المقال، ج١، ص٥٧.

٩١. قاموس الرجال، ج١، ص٢٩٣.

٩٢. ومن هؤلاء الأشخاص (عمروين أبي المقدام) حسبما يوجد في رجال العلّامة الحلّي ص٢٤١ ومجمع الرجال للقهبائي (ج٤، ص ٢٥٧) منسوباً إلى ابن الغضائري، ولفظهما: «عمربن ثابت بن هرمز، أبوالمقدام الحداد، مولى بني عجل، كوفي روى عن علي بن الحسين وأبي عبدالله ﷺ، ضعيف جداً».

وحكى العلامة عن ابن الغضائري أنه قال في كتابه الآخر: «عمرو بن أبي المقدام ثابت العجلي، مولاهم الكوفي، طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا، وهو ثقة».

ويبدو لي أنّ الكلام الأول المنسوب إلى ابن الغضائري إنّما قاله بشأن والد (عمرو) أي: (ثابت بن هرمز).

ويشهد لذلك قوله (أبو المقدام) بالرفع مع أنّه كنية لثابت بلا

NOORMAGS
www.noormags.ir

بين من لم يترجموه أصلاً، وبين من ترجم لهم، ولكن لم يذكروا بقدحٍ أو مدح.

ولا غرو في عدم اشتمال كتاب النجاشي وكتابَي الشيخ على التعرّض لأحوالهم، فإنّها مخصّصة لغير ذلك، كذكر المصنّفات وبيان الطبقات.

٣. وإنّ ثلاثة أشخاص ممّن ضعّفهم يشاركه في ذلك النجاشي ويخالفه الشيخ، وهم: جعفر بن محمد بن مالك، والمعلّى بن خنيس، وداود بن كثير الرقي.

٤. وإنّ رأيه في عشرة أشخاص منهم لايعارض رأي غيره، وإن كان مخالفاً له من جهة، مثلاً قال في إبراهيم بن سليمان الهمداني: «يروي عن الضعفاء كثيراً وفي مذهبه ضعف»[٩٣]. وقال الشيخ والنجاشي: «كان ثقة في الحديث».[٩٤]

وقال في إدريس بن زياد: «يروي عن الضعفاء»،[٩٥] وقال النجاشي: «ثقة».[٩٦]

وقال في إسماعيل بن مهران: «ليس حديثه بالنقي، يضطرب تارة ويصلح أخرى، ويروي عن الضعفاء كثيراً».[٩٧] وقال الشيخ والنجاشي: «ثقة معتمدٌ عليه».[٩٨]

وقال في محمد بن خالد البرقي: «حديثه يعرف وينكر، ويروي عن الضعفاء كثيراً».[٩٩] وقال الشيخ: «ثقة[١٠٠]»، وقال النجاشي: «كان ضعيفاً في الحديث[١٠١]».

٥. وإنّه برّأ ساحة عدد من الرواة ممّن ضعَّفهم آخرون، مثلاً قال في أحمد بن الحسين بن سعيد: «قال القميّون كان غالياً، وحديثه فيما رأيته سالم»[١٠٢].

وقال في أحمد بن محمد بن خالد البرقي: «طعن القميّون عليه، وليس الطعن فيه، وإنّما الطعن فيمن يروي عنه»[١٠٣].

وقال في الربيع بن سليمان: «أمره قريب قد طعن عليه ويجوز أن يخرج شاهداً»[١٠٤].

٦. وضعّف عشرة أشخاص يعارضه فيهم توثيق النجاشي أو غيره وهم: (إبراهيم بن عمر اليماني، وسليمان بن داود المنقري، وسهل بن أحمد الديباجي، وصباح بن يحيى[١٠٥]،

إشكال، فلو كان المترجم هو ابنه عمرو لكان الصحيح أن يقول (أبي المقدام) بالجر، كما نبّه عليه في هامش مجمع الرجال (ج٤، ص٢٥٧)، بل ذكر الكنية بعد ذكر (هرمز) دليل قاطع على أنّ المترجم هو ثابت؛ إذ لو كان المترجم ابنه عمرو لكان اللازم ذكرها بعد كلمة (ثابت) أو قبلها هكذا « عمرو بن ثابت أبي المقدام بن هرمز» أو«عمرو بن أبي المقدام ثابت بن هرمز» في صنع النجاشي.

ويؤيّد هذا أيضاً. خلوّ رجال ابن داود عن تضعيف ابن الغضائري لعمرو بن ثابت، وإنّما المذكور فيه ص ٨٨؛ توثيقه، فلاحظ.

وجدير بالذكر: أنّ ثابت بن هرمز كان من رؤساء البترية، وقد ذكر في اختيار معرفة الرجال، ص ٢٣٣ في عدادة سلمة بن كهيل وسالم بن أبي حفصة وكثير النَّوّاء.

٩٣. مجمع الرجال، ج١، ص ٤٥.

٩٤. كتاب الرجال، ص١٥؛ الفهرست، ص٢٩.

٩٥. مجمع الرجال، ج١، ص١٧٧.

٩٦. كتاب الرجال، ص٨١.

٩٧. مجمع الرجال، ج١، ص٢٢٥.

٩٨. الفهرست، ص٣٤؛ كتاب الرجال، ص٢١.

٩٩. مجمع الرجال، ج٥، ص٢٠٥.

١٠٠. رجال الطوسي، ص٣٨٦.

١٠١. كتاب الرجال، ص٢٥٨.

١٠٢. مجمع الرجال، ج١، ص١٠٦.

١٠٣. مجمع الرجال، ج١، ص١٣٨.

١٠٤. مجمع الرجال، ج٣، ص٩.

١٠٥. تجدر الإشارة إلى أنّ هناك شواهد على أنّ من ضعّفه ابن الغضائري هو غير صباح بن يحيى المزني الذي وثّقه النجاشي، فقد

سال سوم شماره دوم پاییز و زمستان ۱۳۹۱

www.noormags.ir

ومحمد بن إسماعيل البرمكي، ومحمد بن بحر الدهني، ويحيى بن محمد بن غليم، ويعقوب السراج، وزكريا أبو يحيى كوكب الدم، وسعد بن طريف).

ذكر العلّامة في رجاله ص ٢٣٠ ما لفظه: « صباح بن قيس بن يحيى المزني، أبو محمد كوفي زيدي، قاله ابن الغضائري، وقال حديثه في حديث أصحابنا ضعيف يجوز أن يخرّج شاهداً، وقال النجاشي: إنّه ثقة روى عن الباقر والصادق عليهما السلام ».

وقال ابن داود في القسم الأول من رجاله ص ١٨٧ « صباح بن يحيى أبو محمد المزني قر، ق [جش] كوفي ثقة». وقال في القسم الثاني ص ٢٦٢: «صباح بن بشير بن يحيى المقري أبو محمد قر، ق [غض] زيدي».

ويظهر بالمقارنة بين ما ذكره العلمان أنّ الذي ذكره ابن الغضائري في المجروحين لم يكن (يحيى) اسماً لأبيه، بل اسماً لجدّه وإنّما كان اسم أبيه (قيس) أو (بشير): ويبدو أنّ التشابه بين اللفظين في رسم الخط أوجب الاختلاف في النقل.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبدو أنّ العلّامة رحمه الله قرأ لقب المترجم في كتاب ابن الغضائري (المزني)، فاعتقد اتّحاده مع المترجم من رجال النجاشي فأدمج بين الترجمتين، وأمّا ابن داود فقرأه (المقري)، فاعتقد أنّه مغاير لِلمَذكُورِ في كلام النجاشي، فأورد كلاً منهما مستقلاً.

وأمّا المولى عبدالله التستري الذي انتزع رجال ابن الغضائري من حلّ الإشكال لابن طاوس - وأدرجه تلميذه القهبائي في مجمع الرجال - فيبدو أنّه لم يتنبه للفظة «قيس بن» أو «بشير بن»، فأثبته: «صباح بن يحيى» أو أنّ عدم التنبّه كان من ابن طاوس، فنتج عن ذلك توهّم أنّ من ضعّفه ابن الغضائري هو نفس من وثّقه النجاشي.

ويؤكّد الاختلاف بينهما أن صباح بن يحيى المزني مترجم في كتب الجمهور أيضاً - كالجرح والتعديل للرازي (ج٤، ص ٤٢٢) ولم يذكر في أي مصدر أن (يحيى) اسم جده لأبيه.

وأيضاً ظاهر الكشي في ترجمة البراء بن عازب أنّ الصباح المزني كان من أصحابنا الإماميّة، بل ومن أجلائهم حيث ذكره في عداد جمع منهم (لاحظ: اختيار معرفة الرجال، ص ٤٤) مع أنّ ابن الغضائري عدَّ المترجم في كتابه من الزيدية، فهذا مما يشهد على تغايره مع صباح بن يحيى المزني الثقة.

وليس هؤلاء من (أَعاظِم الثقات وأجلّاء الرواة) ولا من (المشاهير بالعفاف والتقوى والصلاح) بل هُم رواة عادِيُّونَ وثّقهم بعض الرجاليين، فلا مجال للتهويل إذا ضعّفهم ابن الغضائري.

الوجه الثالث: إنّه يعتمد في معظم تضعيفات على ما يظهر له من روايات الأشخاص، فهي تبتني على الحدس والاجتهاد، لا على نقل كابر عن كابر، كما هو الحال في تضعيفات النجاشي والشيخ وأضرابهما.

والجواب عنه:

أولاً: إنّه ليس في كتاب الضعفاء ما يشير إلى ما ادّعي سوى اشتماله على تقييم أحاديث عدد من الرواة، وبيان مدى إمكان الاعتماد عليها، وهو أمر متداول في كتاب النجاشي أيضاً وفيما يلي نماذج منه:

*(أحمد بن الحسين بن سعيد: حديثه يعرف وينكر)، (أحمد بن هلال العبرتائي: صالح الرواية يعرف منها وينكر)، (عبدالرحمن بن أحمد بن نهيك: لم يكن في الحديث بذاك، يعرف منه وينكر)، (عمر بن توبه: في حديثه بعض الشيء يعرف منه وينكر)، (أحمد بن أبي زاهر: حديثه ليس بذلك النقي)، (زكريّا بن محمد المؤمن: مختلط الأمر في حديثه)، (محمد بن أسلم الجبلي: فاسد الحديث)، (منخل بن جميل: فاسد الرواية)، (الحسن بن العباس بن الحريش: له كتاب ردي الحديث)، (علي بن محمد بن جعفر والمعلّى بن محمد: مضطرب الحديث).

*(الحسين بن علي بن النعمان، والحسن بن علي بن بقاح، وكثير غيرهما: صحيح الحديث)، (حرث بن الحسن

www.noormags.ir

الطحان وربيع بن سليمان: قريب الأمر في الحديث)، (سهل بن زادويه: جيّد الحديث، نقي الرواية)، (عمروبن عثمان الخزاز، ومحمد بن الوليد الخزاز: نقي الحديث)، (موسى ابن قاسم: واضح الحديث).

وثانياً: إنّ الحكم عَلى الراوي بالضعف وعدم الوثاقة بالنظر إلى اشتمال مروياته على مضامين فاسدة، لا يحتمل صدورها عن الإمام عليه السلام أوعمّن ينقلها عنهم من أجلّاء الرواة وأعاظم الأصحاب طريق عقلائي، وأسلوب متّبع عند أصحاب الجرح والتعديل.

فإذا وصل إلى أحدهم كتاب من قبيل كتاب الحسن بن العباس بن الحريش، أو عبدالله بن عبدالرحمن الأصم، أوداود بن كثير الرقي، أوالمفضّل بن صالح، وأضرابهم بطرق الرجال الثقات، ووجد أنّ فيه روايات كثيرة مختلّة الألفاظ، باطلة المضمون، تنسب إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، وتروي عنهم إمّا مباشرة أوعن طريق الأعاظم من أصحابهم الذين لا يرتاب في وثاقتهم، فمن الطبيعي أن يحكم على صاحب الكتاب بالضعف والكذب، بعد أن لم يكن له محمل غير ذلك.

والقول: بأنّ مثل هذا التضعيف لا يكون حسّياً صرفاً، بل مشوباً بالحدس - اختلاف الأنظار فيما يعدّ فاسداً لا يحتمل صدوره - وإن كان وجيهاً؛ إلّا أنّ المحقّق في محلّه من علم الرجال عدم ثبوت حجيّة أقوال الرجاليّين من باب حجيّة قول الثقة في الموضوعات، لِيُشَكِّل ما ذُكِرَ عائقاً أمام الأخذ بأقوالهم مع العلم الإجمالي بابتناء جملة منها على بعض المقدّمات الحدسية، بل إنّ قول الرجالي مدحاً وقدحاً إنّما هو من مبادئ حصول الاطمئنان بحال الراوي، أوبالخبر المروي عن طريقه، فلاحظ.

و هكذا يتجلّى أنّ جميع ما نوقش به في صحّة انتساب كتاب الضعفاء إلى ابن الغضائري أوفي حجّية تضعيفاته ممّا لايمكن المساعدة عليه، والله العالم[١٠٦].

---

١٠٦. وسائل الإنجاب الصناعية دراسة فقهيّة، السيد محمد رضا السيستاني، دارالمؤرّخ العربي، ١٤٢٨ق/ ٢٠٠٧م، بيروت.

سال سوم شماره دوم پاییز و زمستان ۱۳۹۱
مقالات
NOORMAGS
www.noormags.ir